

القروض المصرفية المتعثرة أسبابها وسبل معالجتها في العراق (مصرفي الرافدين والرشيدي نموذجا)

كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية

م.م. أحمد يونس جبار

تاريخ النشر: 2022/10/1

تاريخ القبول: 2022/1 / 27

المستخلص:

إن عملية منح القروض من المصارف تعد بمثابة الثقة التي تعطى للعملاء، ألا إن هذه الثقة يجب أن لا تكون العامل الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف عند منح القروض، حتى وأن كانت هذه القروض قد منحت وفق الأسس والضوابط المصرفية السليمة التي تنطوي على مخاطر كبيرة من الممكن أن يتعرض لها المصرف بسبب أمتناع العملاء عن تسديد القرض أو الفوائد المترتبة عليه، وهذا ما يؤدي إلى أضعاف قدرة المصارف على منح المزيد من القروض التي تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها في تحقيق الأرباح والعوائد للمصرف، لذلك تعد مشكلة القروض المصرفية المتعثرة من المشاكل الرئيسة التي تعاني منها الكثير من المصارف الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة عمل هذه المصارف، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى استفحال هذه المشكلة هي عدم كفاءة الإدارة المصرفية والاختفاء في دراسة الجدوى وعدم دراسة سلامة القرارات الائتمانية عند منح القروض، ومن أجل عدم الوقوع في مثل هذه المشاكل وتلافيتها يجب دراستها بصورة دقيقة واستخدام الأدوات والأساليب العلمية فيما يتعلق بالضمانات والقرارات المصرفية، وتكمن المشكلة في تعرض مصرفي الرافدين والرشيدي خلال مدة الدراسة إلى تعثر في القروض لم يكن متوقفاً حدوثها من حيث درجة خطورتها وتكبده خسائر كبيرة إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة لمصرف الرافدين (64.31%) عام 2015، وبالنسبة لمصرف الرشيدي فقد بلغت (51.20) للعام نفسه، وسببها يرجع إلى عوامل مختلفة كالقروض المدعومة وديون ما قبل (2003) بالإضافة إلى قيام المصرفين بمنح قروض للمشروعات الصغيرة بدون ضمانات وقروض الإسكان ولم يتم تسديد تلك القروض فضلاً عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها العراق، مما أثر سلباً على احتياطات وأرباح المصرفين من خلال قيام المصرف باقتطاع جزء من الأرباح التي يحصل عليها من أجل تسديد الديون المشكوك في تحصيلها.

Abstract:

The process of granting loans from banks is considered as the confidence that you give to customers, but this confidence should not be the main factor adopted by the bank when granting loans, even if these loans were granted according to sound banking foundations and controls that involve significant risks that may The bank is exposed to it due to the customers' refusal to pay the loan or the interest resulting from it, and this leads to weakening the ability of banks to grant more loans, which are among the most important sources on which they depend in achieving profits and returns for the bank. Therefore, the problem of non-performing bank loans is one of the main problems that Many banks suffer from it, which leads to obstructing the work of these banks, and one of the most important reasons that led to the exacerbation of this problem is the inefficiency of the banking administration, errors in the feasibility study, and the failure to study the integrity of credit decisions when granting loans. In order not to fall into such problems and avoid them, they must be carefully studied and scientific tools and methods should be used with regard to bank guarantees and decisions. The ratio of non-performing loans to the total loans granted to Rafidain Bank (64.31%) in 2015, and for Al-Rasheed Bank, it amounted to (51.20) for the same year, and the reason is due to various factors such as bad loans and debts before (2003) in addition to the two banks granting loans to small projects without guarantees And housing loans, these loans were not repaid, in addition to the security and economic conditions that Iraq was exposed to, which negatively affected the reserves and profits of the two banks through the bank deducting part of the profits it obtains in order to pay off doubtful debts.

الكلمات المفتاحية للبحث/ القروض المتعثرة، التعثر المصرفي، العسر المالي.

مشكلة البحث: تمثل مشكلة البحث في التعرف على حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد وتحديد أسبابها، وإيجاد الحلول التي يمكن عن طريقها التخفيف من أثارها على الاداء والموقف المالي للمصرف.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد وتحديد أسبابها، والآثار الناتجة عنها وصولاً الى وسائل وطرق معالجتها من أجل منع حصول أو تكرار هذه الظاهرة، وطرق السيطرة عليها.

فرضية البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين القروض المصرفية المتعثرة وإدارة المصرف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين القروض المتعثرة وأساليب الرقابة المتبعة من قبل المصرف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين القروض المتعثرة وقدرة الزبون على السداد.

الفرضية الرابعة: تعد القروض المصرفية المتعثرة من أهم أسباب أقالص المصارف التجارية.

أسلوب البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد ومعرفة أهم أسباب التعثر والأساليب المختلفة لعلاجها للمدة (2008-2017).

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: يغطي البحث المدة الزمنية (2008-2017) لدراسة القروض المصرفية المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد.

هيكلية البحث: قسم البحث الى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة، أما الثاني يتناول أسباب التعثر المصرفي، والمبحث الثالث يناقش حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد، في حين تناول المبحث الرابع اجراءات معالجة الديون المتعثرة.

الدراسات السابقة:

(1) **دراسة للباحثة بتول شكيب ذنون 2021:** بعنوان تقدير العوامل المحددة للقروض المتعثرة للمدة 2010-2019 باستخدام طريقة البيانات اللوحية الدينامية: هدف البحث الى قياس وتحليل العوامل المحددة للقروض المصرفية المتعثرة وافترض البحث أن عوامل الاقتصاد الكلي لها تأثيراً أكبر من المحددات الداخلية للديون المتعثرة في القطاع المصرفي العراقي، وتوصلت الدراسة الى أن معلمة فترة الابطاء الاولى للتعثر المصرفي ترتبط عكسياً مع التعثر المصرفي الحالي، كما تبين من نتائج التحليل القياسي فيما يخص المتغيرات المصرفية الى وجود علاقة عكسية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، سعر الفائدة، ونسبة حجم الائتمان الكلي الى الموجودات) مع القروض المتعثرة، أما فيما يخص نسبة السيولة ونسبة القروض الى رأس المال الى وجود علاقة طردية مع القروض المصرفية المتعثرة، وكذلك، وجود علاقة عكسية بين المتغيرات الخارجية للاقتصاد الكلي سعر صرف، البطالة، كفاءة الاتفاق الحكومي ونسبة القروض المتعثرة، فيما يخص التضخم والناتج المحلي الاجمالي اثبتت النتائج وجود علاقة طردية لكل منها مع التعثر المصرفي.

(2) **دراسة للباحث محمد يونس محمد 2018:** بعنوان استخدام الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإماراتية: هدف البحث الى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المصارف والتمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة منها، بهدف التعرف على اوضاع تلك المصارف في وقت مبكر مما يسمح لإدارة المصرف والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وتم استخدام الاسلوب الإحصائي تحليل الانحدار اللوجستي لتفسير العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، ثم تطبيق طريقة الاختيار التدريجي والتي يمكن من خلالها توليد النماذج واختيار النموذج الأفضل لمجموع من المؤشرات المالية التي يمكن تطبيقها والتمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة، إذ أظهر التصنيف المتعلق بالمصارف كونها متعثرة، وغير متعثرة ان مجموع المصارف الإماراتية غير المتعثرة (6) والمصارف المتعثرة (9) من مجموع (15) مصرفاً ضمن سنوات البحث، وقد اعتمد التصنيف على النسب المالية بعد مقارنتها بالمتوسط القطاعي للمصارف عينة البحث، وبعد اجراء تحليل الانحدار اللوجستي اتضح بأن النسبتين الأكثر تأثراً في المصارف الإماراتية عينة البحث هما (X5: نسبة صافي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، X9: نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات القصيرة) بوصفها ذات معنوية.

المقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً كبيراً في عملية إدارة الائتمان ومنح القروض إذ تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، وتعد القروض من أهم الموارد التي تعتمد عليها المصارف في الحصول على الإيرادات وذلك لما تحققه من أرباح للمصرف من خلال الفوائد التي تفرض على القروض عند منحها، وأن عملية منح القروض من قبل المصارف تعتمد على الثقة التي يظهرها العميل للمصرف إما عن طريق مركزه المالي أو من خلال تعهدات عينية وشخصية يقدمها العميل من أجل عدم الوقوع في المخاطر وما ينتج عنها من خسائر عينية أو مادية، وتعاني العديد من المصارف التجارية من مشكلة التعثر في سداد قروضها مسببة لها انخفاض في السيولة وفي بعض الأحيان عجز في مواجهة السحوبات على الودائع، وهذا الأمر له آثار سلبية على سلامة الموقف المالي للمصرف، وإن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل ظهرت بعد أزمة الكساد الكبير عام (1929)، وزادت حدة هذه المشكلة في الفترة الأخيرة لاسيما بعد أزمة الرهن العقاري عام (2008)، إذ ظهرت العديد من المشاكل حول عمليات منح القروض وطريقة استرجاعها عند حلول موعد السداد، الأمر الذي يؤدي إلى دخول المصرف في مجال التعثر المالي وقد بلغ حجم أموال المصارف التي تم الاستيلاء عليها من قبل العملاء حجماً كبيراً من خلال الضمانات الوهمية التي قدمها العملاء للمصارف، تعرضت المصارف من خلالها إلى صعوبات نقدية وائتمانية وصلت في بعض الاوقات إلى فقدانها مركزها وثقتها مع العملاء، وتعد عملية تحصيل القروض من أكبر المشاكل التي تواجه المصارف التجارية، وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى تعثر السداد لا تقتصر على مستوى المصرف أو العميل بل هناك أسباب متعددة خارج إرادة ادارة المصرف واردة العميل كالقرارات الائتمانية المفاجئة، لذلك لا يستطيع أي مصرف مهما كانت درجة حرصه وكفاءته مجازة الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضه متعثرة أو غير كاملة.

المبحث الأول/ الإطار النظري للقروض المصرفية المتعثرة.

أولاً: مفهوم القروض المتعثرة:

تعد مشكلة القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المصارف التجارية، لأنها تعرض المصارف إلى مشاكل ائتمانية من شأنها أن تؤدي إلى فقدان الثقة بين المصرف وعملائه لذلك يجب الاهتمام بهذه الظاهرة وتحديد مفهومها بشكل دقيق لتحديد كيفية مواجهتها في المستقبل. هناك العديد من المفاهيم للتعثر إذ يمكن تعريف التعثر بأنه: عدم قدرة العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية المستحقة عليهم تجاه المصرف، وذلك بسبب حصول حالة من العسر المالي لدى العميل سواء كان دائمي أو مؤقت، فإذا كانت حالة العسر دائمي فتم تصفية المشروع بعد إفلاسه، إما إذا كانت حالة العسر مؤقتة فيمكن للمصرف أن يتدخل من أجل انتشارال العميل من هذه الحالة ويتدخل كاستشار للمشروع عن طريق تقديم الاستشارات والاقتراحات أو من خلال تقديم قروض جديدة تساعد العميل في إنهاء حالة العسر المؤقتة التي يمر بها، أو عن طريق تأجيل سداد الفوائد المترتبة على القرض من أجل الخروج من هذه الأزمة (الحفاجي، وعباس، 2020: 363). ويمكن تعريف القروض بأنها: الأموال التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها من الأفراد والمؤسسات والمصارف الأخرى مقابل تعهد العميل بسداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه عندما يحين موعد السداد سواء دفعة واحدة أو على أقساط، وتحمل في طياتها مخاطر عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد إلى المصرف لذا يجب على العميل تقديم مجموعة من الضمانات حتى يستطيع المصرف استرجاع أمواله عند توقف العميل عن السداد ومن دون خسائر (عبد الرحيم، 2014: 76). إما فيما يتعلق بالقروض المتعثرة فيمكن تعريفها بأنها: عدم قدرة العميل على سداد أقساط وفوائد القرض في الموعد المحدد مسبقاً جزئياً أو كلياً، وبعد القرض متعثراً عند تجاوز العميل الموعد المحدد للسداد بمدة تتجاوز (90 يوم) (بن شنة، 2008: 59). وتوجد عدة تسميات تطلق على القروض المتعثرة ومن أهم هذه التسميات (الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون غير العاملة، الديون الصعبة، الديون الراكدة، الديون المتلكنة، الديون المشكوك في تحصيلها) إلا أن أكثر التسميات شيوعاً هي القروض المتعثرة أو القروض غير العاملة (صدقة، وبلقاسم، 2016: 71). كما تعرف القروض المتعثرة بأنها "إخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول، أو كان بسبب ممانعة العميل أو أمور خارجة عن إرادته" (الشمري، 2009: 17)، وتعرف أيضاً بأنها "تلك الديون غير العاملة والتي إذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها إلى ديون مشكوك في تحصيلها وإذا استمر إهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة أو هالكة أو معدومة" (الظاهر، وآخرون، 2007: 518)، وتعرف القروض المتعثرة أو الديون المشكوك في تحصيلها بأنها: الأموال التي لم ينقطع الأمل بصورة نهائية في تحصيلها وذلك لعدم دفعها في موعدها المحدد بسبب وجود مشاكل إدارية ومالية لم يتمكن العميل من الدفع بسببها مثل (وفاته، إفلاسه، أو هروبه خارج البلد) بحيث يدعو

الى الشك في استحصال تلك الأموال كلها أو جزءاً منها (سلمان، 2014: 303)، وتعترف القروض المتعثرة أو غير العاملة كذلك بأنها القروض التي لم تدر عائداً للمصرف (إيرادات وفوائد) أو هي القروض التي يلجأ المصرف الى إعادة جدولتها بما يتماشى مع الاوضاع الحالية للمقترض، أي أنها القروض التي تتعدى احتمالات عدم إرجاعها بنسبة (51%) (ربي، 2019: 18).

ثانياً: أنواع القروض المصرفية المتعثرة:

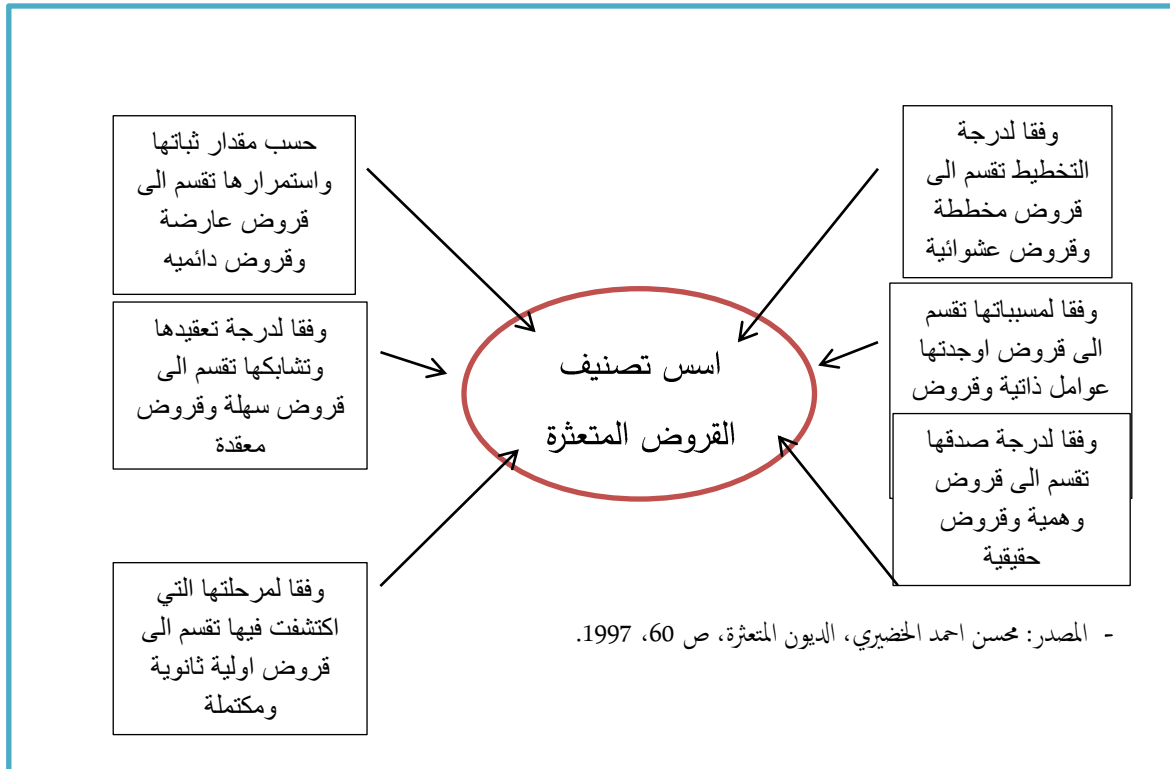
تقسم القروض المصرفية المتعثرة الى عدة أنواع حسب إمكانية أو عدم إمكانية استردادها الى:

1. **الديون العادية:** وهي تلك الديون التي لا تواجه المصارف أي مشاكل في استحصالها وهي جيدة ومنظمة (عبد الجبار، وسعيد، 2016: 371).

2. **الديون المدومة:** وتعرف بأنها الديون التي فقد الأمل في استرجاعها بصورة نهائية بالرغم من استخدام المصرف كافة السبل والوسائل القانونية من أجل استردادها لكن دون جدوى (الحفاجي، وعباس، 2020: 264).

3. **الديون المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها):** وهي الديون يكون فيها المركز المالي للعميل غير ملائم ولا يستطيع سداد أقساط القرض الممنوح له وفوائده في موعده المحدد أي أنه على درجة من الخطورة وهي الحالة الوسط بين الحالتين الأولى والثانية (نوفل، 2000: 20). كما يمكن أن تصنف القروض المتعثرة وفقاً لمسبباتها أو وفقاً لمراحلها أو حسب درجة تعقدها وكما موضح في الشكل ادناه:

الشكل (1) يوضح أسس تصنيف القروض المتعثرة.



المبحث الثاني/ أسباب وأثار تعثر القروض المصرفية

اولاً: أسباب تعثر القروض المصرفية: هنالك العديد من الأسباب التي تقف وراء تعثر القروض المصرفية والتي يشترك بها المصرف (المانح للقرض) والعميل (المقترض) على حد سواء، بالإضافة الى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد تعود أسباب التعثر أيضاً الى ظروف وطبيعة العميل أو قد تكون بسبب سياسات المصارف الخاطئة والادارة غير الجيدة للمصرف نفسه أو قد لا تكون هناك علاقة للمصرف، وتمثل هذه الاسباب الآتي:-

1. أسباب تتعلق بالعميل (المقترض): (براق، وعمر، 2008: 7)، (بوعبدالله، وبرشي، 2017: 11):

- (أ) عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة للبنك من قبل العميل من أجل الحصول على القرض أو لزيادة التسهيلات الائتمانية.
- (ب) مغامرة العميل عن طريق الدخول في مشاريع لا يمتلك خبرة بها وقد تكون ذات درجة عالية من المخاطرة والاعتماد على الأموال التي اقترضها من المصرف إضافة الى التردد والانغلاق وعدم استغلاله الفرص في الوقت المناسب.
- (ت) عدم التزام العميل بالتعليمات والارشادات المصرفية واستخدام مبلغ القرض في غير الغرض الذي منح من أجله كاستخدامه في سداد دين شخصي للمقترض، أو استخدامه في اغراض لا علاقة لها بالمشروع.
- (ث) استعمال القروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- (ج) عدم حفاظ العميل على ضمانات المصرف لديه من خلال اهلاكها وعدم صيانتها أو بيعها.
- (ح) عدم قيام العميل بالفصل بين أمواله الخاصة وأموال المشروع الذي يديره وهذا ما يؤدي الى إتفاق جزء من الأموال بالخاصة بالمشروع على حاجاته الخاصة وبالتالي إساءة استخدامها (المكاوي، 2010: 221).

2. أسباب تتعلق بالمصرف: (باهي، 2015: 28) و (يوسفي، 2014: 12):

- (أ) الإدارة غير الجيدة للمصرف.
- (ب) صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل.
- (ت) ارتفاع نسبة الفائدة وكذلك استحداث عمولات جديدة مرتفعة نسبياً.
- (ث) عدم اقتزان الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع.
- (ج) عدم قدرة البنك على متابعة المشروع متابعة سليمة.
- (ح) قصور الدراسة الائتمانية التي يعتمد عليها المصرف من أجل منح التسهيلات الائتمانية، كان يؤدي القرار إلى منح العميل قرضاً لا يستحقه.
- (خ) عدم دراسة مخاطر الائتمان دراسة موضوعية من حيث المخاطرة (مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات العقارية والربح).
- (د) المبالغة في تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل لكي يحصل على التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من قبل المصرف وتسعيرها بأعلى من قيمتها.
- (ذ) إصرار المصرف على مطالبة المقترض بسداد قيمة القرض دفعة واحدة دون مراعاة الظروف التي يمر بها العميل والتي تؤدي الى تعرض العميل للتعثّر.
- (ر) قيام المصرف بتمويل المشروع بشكل كامل أو شبه كامل من أجل الاستفادة من العائد الذي يحققه المشروع، وفي حالة تحقق المخاطرة يواجه المصرف مشكلة يصعب حلها، ويصبح المصرف مضطّر لتحمل كافة المخاطرة.

3. أسباب خارج ارادة المصرف والعميل: هناك العديد من الأسباب للتعثّر والتي تكون خارجة عن ارادة المصرف والعميل، لأنها أسباب عامة وليست خاصة وهي عادة تتعلق بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وهي كالآتي: -

- (أ) أسباب اقتصادية: أن النشاط المصرفي كما هو معروف يؤثر في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، ويتم ذلك عن طريق التأثير في سعر الفائدة وبالتالي في حجم الائتمان من ناحية ومن ناحية أخرى يؤثر في عرض النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح فأن أي تغير اقتصادي يحصل سوف يؤثر بصورة كبيرة على النشاط المالي والمصرفي، فإذا حصل تدهور في حجم النشاط الاقتصادي فأن ذلك سينعكس على طبيعة عمل النظام المصرفي، ويتم ذلك عن طريق زيادة حجم القروض المتعثرة، وزيادة حجم المخاطر في السوق، وهذا ما ينعكس بصورة سلبية على موجودات المصارف في جانب القروض والتي سيتحول جزء كبير منها الى قروض غير عاملة بسبب تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي (عبدالجبار، وسعيد، 2016: 374)، ويمكن الإشارة الى أهم المخاطر والتغيرات التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية والمالية والالتالي:-

● **تقلبات أسعار الصرف:** إذ أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في موجودات المصرف كونها مقومة بالعملة الأجنبية وهذا ما يؤدي الى اهتزاز الموقف المالي للمصرف، كما أن ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة المحلية سيؤثر في حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف، فإذا انخفض سعر صرف العملة المحلية يعني إن المصرف سوف يتحمل الخسارة الناتجة عن الفرق في سعر صرف العملة من القروض الآجلة التي يدفعها الى المقترضين منه.

• **تقلبات أسعار الفائدة:** عند ارتفاع سعر الفائدة بدرجة أكبر من سعر القرض فإن ذلك سيجعل العميل يتحمل تكاليف إضافية قد تدفعه الى التهرب من سداد الدين في موعده المحدد، ويحدث العكس عند حصول انخفاض في سعر الفائدة لأن ذلك سوف ينعكس على المصرف الذي سيتحمل الفرق ما بين سعر الفائدة عند الاقتراض والسعر عند السداد (عادل، 2012: 74).

• **تقلبات أسعار الأوراق المالية:** عند انخفاض قيمة الأوراق المالية التي بحوزة الافراد في السوق المالي فإن حجم موجوداتهم المالية سينخفض، وهذا ما يدفعهم الى محاولة التهرب من الالتزامات التي بذمتهم، ومنها القروض المصرفية وهذا ما يؤدي الى زيادة نسب التعثر المصرفي (بدران، 2005: 12).

ب) **أسباب تشريعية وقانونية:** أن ضعف التشريعات والقوانين أو انعدامها أو عدم شمولها وتغطيتها للجوانب التنظيمية والقانونية والرقابية ساعد بشكل غير مباشر على انهيار أو تعثر المصرف، ومن الأسباب المهمة أيضاً تفاعل الأسباب التشريعية كأسباب خارجية مع ادارة المصرف في انهيار ذلك المصرف مثلاً اطلاق يد الإدارة في الاستقرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضوابط كافية وذات جودة عالية (عبداللطيف، 2017: 10)، أن هذه الأسباب تشير الى القصور الكبير في القوانين النافذة، من حيث كونها غير شاملة ولا تغطي الكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الاجراءات المناسبة والحازمة في الوقت المناسب وباقل الاضرار، فضلاً عن أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تندرج بصورة مقبولة بما يتناسب مع حجم (نجعوم، 2014: 41).

ت) **ضعف الرقابة المصرفية:** تعد الرقابة المصرفية من الأعمال المهمة التي تقوم بها البنوك المركزية في مختلف الدول، فإذا كانت الأجهزة الرقابية في البنوك المركزية غير كفؤة ومؤهلة بشكل جيد، فإن قدرتها على رقابة اداء وعمل الجهاز المصرفي ستكون ضعيفة أو معدومة، وكلما كانت هذه الرقابة ضعيفة زادت احتمالات قيام المصارف بممارسات خاطئة الأمر الذي يؤدي الى زيادة تعثر القروض لدى هذه المصارف، وهذا يتطلب تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية المتمثلة بالبنك المركزي على حد سواء من أجل تلافي هذه المشكلة (بن فرحات، 2020: 44).

ث) **الظروف السياسية:** وتتمثل هذه الظروف كافة القرارات التي تصدرها الحكومة وما ينتج عنها من آثار، سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك، بالإضافة الى ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل ستؤثر في قدرة العميل التسويقية وبالتالي تؤدي الى تعثره، مما ينعكس على سداد التزاماته المالية للمصرف (ابيش، 2015: 7).

ج) **الظروف الطبيعية:** وتشمل الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأمراض والحرائق وغيرها من الأسباب الطبيعية أو القوة القاهرة أو الاحداث المفاجئة، وهو أمر لا يمكن للعميل توقعه أو تفاديه مما يؤدي بالمشروع الممول الى التعثر وبالتالي تعثر القروض (الزيدي، 2002: 239).

ح) **أثر السياسة المالية:** تشكل الضرائب التي تفرض على المشروعات الاقتصادية عبئاً وسبباً في تعثرها، كالضرائب على الارباح أو التعريفات الجمركية على وارداتها من المعدات والآلات ومستلزمات الانتاج، أو الضرائب التي تفرضها الحكومة على الافراد من مستهلكي سلع هذا المشروع، وتشكل الضرائب أعباء مالية كبيرة على المشاريع وقد تصبح سبباً في عرقلة نشاط المشروعات وعدم الوفاء بالتزاماتهم المالية، فضلاً عن الابعاء المالية الأخرى التي قد تفرض على المشروعات الاقتصادية، كمصاريف التأمينات والاقتطاعات الإجبارية التي قد تؤثر على الأرباح (رمضاني، 2012: 45).

خ) **أثر السياسة النقدية:** إذا كانت السياسة النقدية انكماشية خفض السيولة في الاقتصاد فإن ذلك يؤثر على الائتمان لأن أسعار الفائدة ستكون مرتفعة وهذا ما يزيد من تكلفة الاقتراض التي تؤدي الى زيادة المخاطر المالية إذا انخفضت مردودية المشروعات الاقتصادية وانخفاض عوائدها بسبب عدم استطاعتهم من ادخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتجديد خطوط الانتاج واغفال عمليات الصيانة للمشاريع وبالتالي انخفاض الجودة، مما يؤثر بصورة سلبية في قدرة المشروعات على تحقيق اهدافها باعتبار أن تكلفة الاقتراض هي واحدة من تكاليف المشروع وبالتالي تقل قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد فعند ارتفاع أسعار الفائدة فانهم يفضلون الاحتفاظ بالتقود وبالتالي يقل الطلب على سلع المشروعات وتقل عوائدها وبالتالي تقل قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتهم المالية، (شافيه، 2016: 51).

ثانياً: **الآثار السلبية للقروض المتعثرة على المصارف التجارية:** إن للقروض المصرفية المتعثرة آثاراً سلبية كبيرة تؤثر في المؤسسة المصرفية لكننا سنركز على أهمها وهي كالآتي: -

- (1) الأموال المجمدة في القروض المتعثرة تحرم المؤسسة المصرفية من استثمار أموالها بسبب تعذر المصرف من استرداد الأموال وتوظيفها مرة أخرى.
 - (2) زيادة التكاليف الإدارية لتحصيل هذه القروض.
 - (3) الجهد والوقت المطلوب من قبل المسؤولين لتابعة هذه القروض، مما ينعكس بصورة سلبية على إنتاجيتهم.
 - (4) محدودية نمو وزيادة ربحية المصارف التي تعاني بشكل كبير من القروض المتعثرة.
 - (5) خسائر بيع الموجودات المستملكة.
 - (6) قيام المصارف بزيادة نسبة الخصصات المستقطعة مقابل الديون المتعثرة بدرجة أعلى من النسب الاعتيادية مما يقلل من ارباحها.
 - (7) احتمال فقدان المصرف الى جزء أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد.
 - (8) ينتج عن مشكلة انخفاض السيولة لدى المصارف التجارية وتراجع قدرتها الاقراضية بالشكل الذي يجعلها عاجزة عن مواجهة استحقاقات العملاء الآتية الى فقدان الثقة بين المصرف والعملاء وقد يؤدي هذا الوضع أن لم يتم تداركه في الوقت المناسب إلى إفلاس البنك في نهاية المطاف.
- إضافة الى وجود مجموعة من الآثار الأخرى التي تؤثر في كل من الانتاج الكلي والبطالة والتضخم والادخار والاستثمار وحتى في الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث: حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد

أولاً: نشأة مصرفي الرافدين والرشد.

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون المرقم (33) لعام (1941)، بأمر المصرف أعماله بتاريخ 19/5/1941، بلغ رأس مال المصرف عند التأسيس مبلغ (50000) خمسون ألف دينار، مر المصرف خلال مسيرته بمراحل متعددة تمثلت بكونه أول مصرف وطني يمارس أعمال الصيرفة التجارية بين عدد من المصارف الأجنبية، ويهدف المصرف الى دعم الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار والصيرفة وتقديم التمويل لختلف القطاعات الاقتصادية، ويقوم المصرف بقبول الودائع ومنح القروض واستثمار الأموال والفوائض النقدية في مختلف أوجهه الاستثمار (التقارير السنوية لمصرف الرافدين).

تأسس مصرف الرشد وفق القانون رقم (52) لعام (1988) ويعد المصرف ثاني أكبر مصرف حكومي في العراق ويأتي بعد مصرف الرافدين، أسس المصرف برأس مال قدره (100) مليون دينار، مصرف الرشد خضع لقانون الشركات العامة المرقم (22) لعام (1997) ومنح شهادة التأسيس المرقمة (112) في عام (1998) كشركة عامة، وصدر النظام الداخلي للمصرف رقم (7) لعام (1998)، ويهدف المصرف الى المشاركة في دعم الاقتصاد المحلي في مجال الصيرفة بالإضافة الى استثمار الأموال داخلياً وخارجياً، فضلاً عن دعم خطط التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل المشروعات وفي جميع القطاعات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية كقبول الودائع ومنح القروض وفتح الحسابات الجارية والتوفير (التقارير السنوية لمصرف الرشد)

ثانياً: حجم القروض المتعثرة في مصرفي الرافدين والرشد.

1. حجم القروض المتعثرة في مصرف الرافدين.

تعد الموجودات المصرفية حجر الأساس لمصداقية رأس المال المصرف وذلك لأن أكثر مخاطر العسر المالي الموجودة في المؤسسات المالية تنتج عن نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها الى سيولة عند الحاجة اليها، ويؤثر حجم القروض المتعثرة في قدرة المصرف على الاقراض وبالتالي على التدفقات المالية للمصرف، وتقاس نوعية الموجودات عن طريق مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض، وكما موضح في الجدول (1): -

جدول (1) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرافدين للمدة (2008-2017)

(مليون دينار)

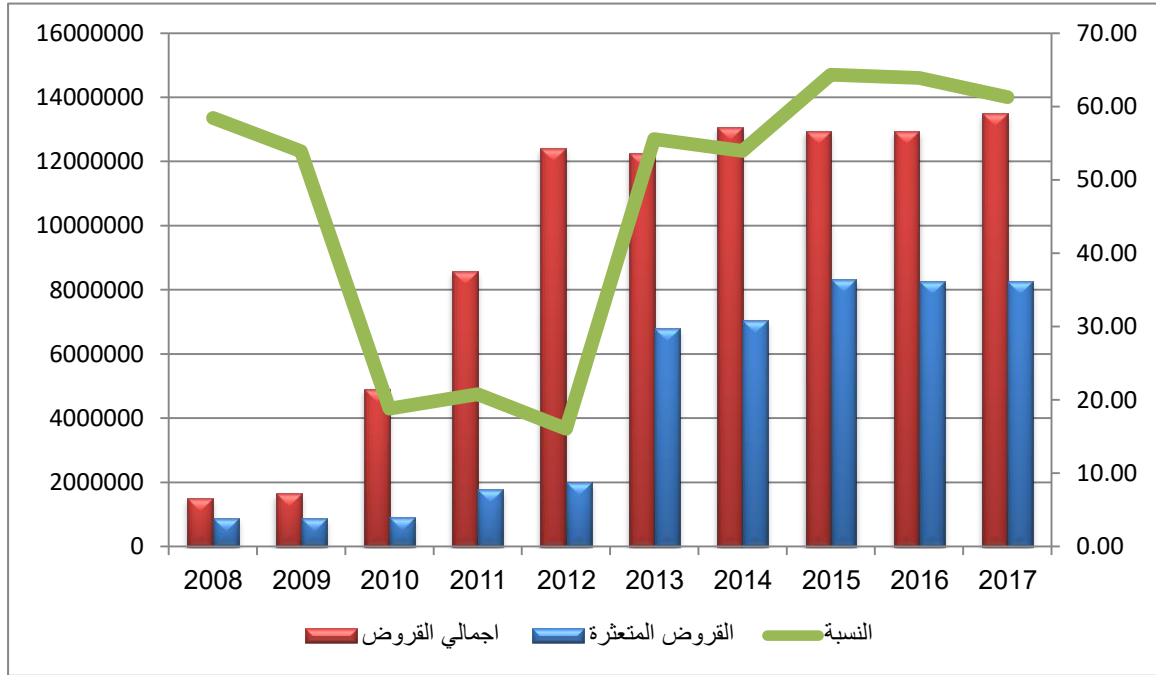
السنوات	القروض المتعثرة (1)	نسبة التغير % (2)	أجمالي القروض (3)	نسبة التغير % (4)	نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض (5) %(3/1)
2008	879335	-	1504634	-	58.44
2009	887087	0.88	1645400	9.35	53.91
2010	923183	4.06	4910352	189.42	18.80
2011	1783450	93.18	8582852	74.79	20.77
2012	1992766	11.73	12423290	44.74	16.04
2013	6807001	241.56	12254764	(1.35)	55.54
2014	7043696	3.47	13058221	6.55	53.94
2015	8330101	18.26	12952344	(0.81)	64.31
2016	8274257	(0.67)	12948937	(0.02)	63.89
2017	8271675	(0.03)	13497701	4.23	61.28

- المصدر: التقارير المالية السنوية لمصرف الرافدين للمدة (2008-2017).

- الإحصاء (2،4،5) من اعداد الباحث.

يتضح لنا من خلال الجدول (1) أن أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف بلغت (1504634) مليون دينار عام 2008، في حين بلغت القروض المتعثرة للعام نفسه (879335) مليون دينار، في حين أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض بلغت (58.44%) عام 2008، واستمر كل من أجمالي القروض الممنوحة والقروض المتعثرة بالزيادة حتى وصل أجمالي القروض (12423290) مليون دينار عام 2012 وذلك بسبب تعثر القروض التي منحها المصرف للموظفين والمواطنين فضلاً عن القروض التي لم تسدد في وقتها المحدد، في حين بلغ حجم القروض المتعثرة (1992766) مليون دينار للعام نفسه، لكن نجد أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض انخفضت اذ بلغت (16.04%)، وبلغ أجمالي القروض في عام 2015 (12952344) مليون دينار، كما بلغ حجم القروض المتعثرة (8330101) مليون دينار لنفس العام، في حين سجلت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض أعلى نسبة لها اذ بلغت (64.31%) عام 2015 وذلك بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها البلد في تلك الفترة وتعرض أغلب فروع المصرف في المناطق الغربية والموصل وصالح الدين الى عمليات السلب والنهب والتدمير من قبل العصابات الارهابية التي استحوذت على تلك المناطق، فضلاً عن هجرة الكثير من سكان تلك المناطق الأمر الذي أدى الى تخلف الكثير من العملاء عن التسديد مما أدى الى تعثر القروض والتي اثرت بصورة سلبية على المصرف من خلال تحمل المصرف العبء الأكبر من القروض المتعثرة والتي تشكل نقطة ضعف المصرف التي قد تعرضه الى مشاكل الافلاس، وفي عام 2017 بلغ أجمالي القروض (13497701) مليون دينار، في حين انخفض حجم القروض المتعثرة اذ بلغ (8271675) مليون دينار، كما أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض تراجعت لتبلغ (61.28%) وذلك بسبب تحسن الاوضاع الأمنية والاقتصادية واستعادة العمل بعدد من فروع المصرف في المناطق المحررة فضلاً عن استرجاع عدد من القروض المتعثرة وزيادة الموجودات، وبالرغم من تراجع هذه النسبة إلا أنها مازال مرتفعاً جداً قياساً بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وتعد هذه النسب خطيرة جداً وتؤثر على استثمارات وموارد المصرف وسياسته الائتمانية.

شكل (2) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرافدين



2. حجم القروض المتعثرة في مصرف الرشيد.

يتضح لنا من الجدول (2) أن حجم القروض المتعثرة لدى مصرف الرشيد بلغت (36970) مليون دينار عام 2008 في حين كان أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف (278292) لنفس العام وبلغت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة (13.28%)، واستمر حجم القروض المتعثرة بالزيادة حتى عام 2015 اذ بلغ (2845558) مليون دينار وكذلك الحال بالنسبة الى أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف استمرت هي الاخرى بالزيادة حتى وصلت الى (5557175) مليون دينار في نفس العام كما سجلت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة زيادة كبيرة جداً بلغت أكثر من نصف القروض الممنوحة اذ بلغت (51.20%) في عام 2015 أيضاً ويعود السبب في ذلك الى قيام المصرف بمنح قروض للمشروعات الصغيرة بدون ضمانات ولم يتم تسديد تلك القروض بالإضافة الى القروض التي منحها المصرف من أجل دفع رواتب منتسبي بعض الدوائر الحكومية وقروض الاسكان للموظفين والمواطنين ولم يتم استرجاع تلك الأموال فضلاً عن الاوضاع الأمنية والاقتصادية التي تعرض لها العراق وخروج العديد من المحافظات عن سيطرة الدولة الأمر الذي ادى الى تعرض العديد من فروع المصرف في تلك المحافظات الى عمليات السلب والنهب والتخريب من قبل العصابات الارهابية فضلاً عن تهجير غالبية سكان تلك وتوقف المشروعات فيها مما ادى الى تعثر القروض وعدم قدرة العملاء على سداد الدين التي بدمتهم خلال تلك السنوات، إما خلال السنتين الاخيرتين انخفض حجم القروض المتعثرة اذ بلغ (2309796) عام 2017 كما انخفض أجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف اذ بلغت (4564009) مليون دينار للعام نفسه وتراجعت نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة بشكل طفيف اذ بلغت (50.60%) وذلك بسبب تحسن الاوضاع الأمنية والاقتصادية وتحرير العديد من المدن وعودة فروع المصرف المتوقفة في تلك المدن الى العمل واسترجاع عدد من القروض، وكذلك توقف المصرف عن منح القروض الى القطاع العام الممول ذاتياً، ويتضح لنا من خلال ما تقدم أن نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض الممنوحة بلغت نسب كبيرة جداً وخطيرة تعرض المصرف الى ضياع السيولة وتهدهدته بالإفلاس وذلك بسبب ضعف الاجراءات والوسائل المتخذة من قبل المصرف من أجل استعادة تلك القروض.

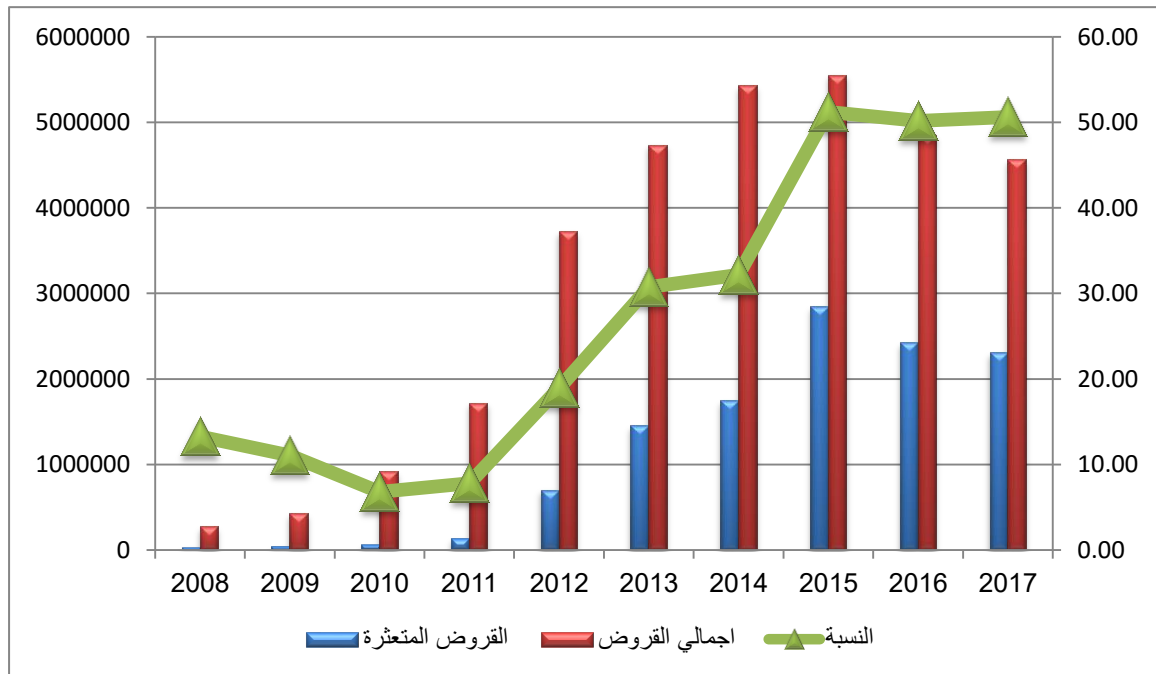
جدول (2) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرشيد للمدة (2008-2017) (مليون دينار)

السنوات	القروض المتعثرة (1)	نسبة التغير % (2)	اجمالي القروض (3)	نسبة التغير % (4)	نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض (5) %(3/1)
2008	36970	-	278292	-	13.28
2009	48066	30.02	433497	55.77	11.08
2010	62423	29.86	915660	111.22	6.81
2011	134965	116.21	1722061	88.06	7.83
2012	705421	422.66	3726295	116.38	18.93
2013	1456018	106.40	4736174	27.10	30.74
2014	1749375	20.14	5434989	14.75	32.18
2015	2845558	62.66	5557175	2.24	51.20
2016	2430539	(14.58)	4846289	(12.79)	50.15
2017	2309796	(4.96)	4564009	(5.82)	50.60

- المصدر: التقارير المالية السنوية لمصرف الرشيد للمدة (2008-2017).

- الإحصاء (2،4،5) من اعداد الباحث.

شكل (3) نسبة القروض المتعثرة الى أجمالي القروض لمصرف الرشيد



- المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).

المبحث الرابع: إجراءات معالجة الديون المتعثرة.

أولاً: المعالجات المصرفية للقروض المتعثرة.

أن أهم الإجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها معالجة القروض المتعثرة تكون كالتالي: -

(1) الأسلوب الأول: تعويم العميل وانعاشه وانتشاله:

➤ **أسلوب تعويم العميل:** ويقصد بالتعويم الإجراءات التي يقوم بها المصرف من أجل التسوية مع العميل، وتمثل في قيام المصرف بمنح العميل فرصة لتحسين وضعه عن طريق منحه فترة سماح يتم من خلالها تأجيل السداد، أو إعادة جدولة السداد، أو تخفيض نسبة الفوائد على القروض، أو إعطاء العميل تسهيلات إضافية (حبيب، 2015: 20).

➤ **أسلوب إنعاش العميل:** وهي من أهم المراحل التي يتم من خلالها تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى غير متعثر أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته، ويتم إنعاش العميل عن طريق منحه قروض وبشروط سهلة من أجل تمكينه من إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية عن طريق عمليات الإحلال والتجديد والصيانة المستمرة للمعدات، وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق (بن فرحات، 2020: 63).

➤ **أسلوب انتشال العميل:** يقوم المصرف في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات بواسطتها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، من خلال وضع خطة عمل يتم الاتفاق عليها بين المصرف والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف، بحيث تغطي هذه الزيادة في الإيرادات جميع التكاليف وتحقق فائضة مناسبة، ومن خلال هذا يستطيع المصرف تحويل جزء هام من القروض أو كامل القروض إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريكاً كاملاً للعميل (باهي، 2015: 32).

(2) **الأسلوب الثاني: إعادة جدولة القروض:** ومن خلال هذا الأسلوب يقوم المصرف بإعطاء الفرصة للعميل لالتقاط أنفاسه ويتم ذلك من خلال إعطائه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد القرض وفوائده، ويقوم المصرف بالتفاوض مع الدائنين من أجل تأجيل استحقاق جزء من القروض ويعد هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية الديون المتعثرة وأن كان يلزم أن تكون الجدولة على أقساط تتمشى - مع دورة نشاط العميل بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداد ومدة الجدولة مع التدفقات النقدية للعميل حتى يأتي بثماره، ويمكن أن تتم إعادة الجدولة من خلال منح العميل فترة سماح مناسبة لا تلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده كما يمكن تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تسدد على مدد تتمشى مع توقعات السيولة (البغدادي، 2005: 26).

(3) **الأسلوب الثالث: دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى:** أن عملية دمج العميل تعد من أهم طرق التعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثره راجعه إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فإن دمج المشروع مع المشروعات الأخرى المشابهة له تجعله يستفيد من وفورات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل، ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق العالمية، (حجاجة، 2013: 57) إذ تتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر الآتي:

➤ الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.

➤ الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.

➤ المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

(4) **الأسلوب الرابع: تصفية العميل:** أن اتخاذ هذا الاجراء ناتج عن توصل المصرف الى قناعه كاملة بأن العميل (المشروع) لم يعد يملك مقومات الاستقرار مما بذل المصرف من جهود من أجل انتشاله من وضعه وتطويره، وأن عملية التصفية تتم بصورة اختيارية أو حصرية، ولا تلجأ اليها المصارف الا كحل أخير وبعد التأكد من الاتي (زغاشور، 2010: 99): -

➤ لا توجد أمكانية لإصلاح ومعالجة أو التغلب على الازمة التي يعاني منها العميل ويتم ذلك من خلال المعطيات التي تشير الى أن المشكلة هيكلية ومستمرة وليست عابرة.

➤ أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل الى مرحلة الانحدار في دورة حياة الائحة ولا وجود لأي أمل في تحسن الاوضاع في المستقبل القريب.

➤ محاولات عملية التصحيح والمعالجة تمت لكنها فشلت.

➤ الخسائر الناتجة عن التسوية يجب أن تكون أقل من الخسائر الناتجة عن جراء القيام بعملية تصفية الضمانات.

ثانياً: وسائل الحد من المخاطر المصرفية المتعثرة.

أن العديد من المصارف يعتمد على مجموعة من السبل والاجراءات للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي في ذمة العملاء الذين يبرون بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة، لذلك يجب على المصارف البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدد من وسائل من أهمها (ذيب، 2012: 143) (باعري، وتمان، 2017: 40):

- (1) دقة اختيار العاملين في مجال الائحة المصرفي.
- (2) تدريب الكوادر الائحية بصورة مستمرة لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.
- (3) تطبيق مفاهيم وأسس الائحة الجيد دون تهاون.
- (4) المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها.
- (5) تنوع الائحة الممنوح، وتوسيع سلة التسهيلات الائحية.
- (6) الاستعلام بصورة مستمرة عن موقف العميل من أجل الوقوف على أي تغير في سمعته ونشاطه.
- (7) المراقبة الدورية لحساب العميل وذلك من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد، وعدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قمة من الزبائن أو عينة معينة من الضمانات.
- (8) يجب الاهتمام بصورة خاصة لمراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من قبل العميل للتأكد من المشروع الممول لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه.
- (9) تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الاحوال الاقتصادية والتقنية المحلية والدولية والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية.
- (10) تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف لكي يمكن تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الإدارية والمحاسبية.

الاستنتاجات.

- (1) أن التعثر المصرفي يعد من أكبر المخاطر التي تهدد النظام المالي والمصرفي وتؤثر سلباً على ودائع الافراد مما يقلل ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي.
- (2) أن التوسع في منح القروض بدون ضمانات تقدم من قبل العميل أو التجاوز على الحد المسموح به من التسهيلات يؤدي الى زيادة التعثر في المصرف.
- (3) الإدارة غير الجيدة للمصرف سبب رئيسي للتعثر.
- (4) عمليات الرقابة الضعيفة التي تقوم بها المصارف هي سبب في تعثر القروض وضياع الأموال.
- (5) غالبية القروض التي قدمها مصرف الرافدين كانت بدون ضمان أو بتمسكات عقارية مزورة.
- (6) القروض التي منحها مصرف الرشيد لسداد رواتب بعض الدوائر المنحلة وعدم المطالبة بتقديم دراسات جدوى من هذه الشركات والدوائر كل ذلك تسبب في تعثر تلك القروض.

التوصيات.

- (1) العراق بحاجة الى بناء مراكز دراسات متخصصة من أجل تأهيل الكوادر المصرفية في كل من دراسات الجدوى المالية والاقتصادية من أجل الوصول الى المركز المالي للعميل.
- (2) تشكيل لجان رقابية كفؤة تكون مهمتها الرقابة والاشراف على عملية منح القروض ومتابعتها.

- 3) تفعيل الاجراءات القانونية والادارية امام المحاكم والجهات المختصة بحق المتخلفين عن السداد وذلك من أجل ضمان استرجاع الأموال المترتبة بذمتهم والتقليل من القروض المتعثرة.
- 4) التأكيد على الضمانات المقدمة من قبل العميل من حيث قيمتها وملكيته للشخص طالب القرض من أجل تلافي الوقوع بالمشاكل المترتبة عليها.
- 5) الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يتعلق في تقديم القروض بما تتناسب مع راس المال والاحتياجات وذلك لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

المصادر:

- ايش، بلب (2015)، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- باعري، عائشة، وتماني، فاطمة (2017)، إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 252 بإدرار - خلال الفترة من 23 / 01 / 2017 إلى 15 / 03 / 2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة احمد دراية، الجزائر.
- باهي، رميسة (2015)، القروض المتعثرة وأثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.
- بدران، علي (2005)، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب، العدد 23.
- براق، محمد، وعمر، بن خالد (2008)، القروض البنكية المتعثرة - الاسباب والحلول، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- البغدادى، محمد عبد الحافظ (2005)، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الاداري الثالث، المملكة العربية السعودية.
- بن شنة، فاطمة (2008)، ادارة الائتمان ودورها في الحد من القروض المتعثرة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بن فرحات، كريمة (2020)، دور ادارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- بوعبدالله، منال، وسهيل (2017)، القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.
- حبيب، سميرة (2015)، دور ادارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، ال عدد3.
- حانة، سميرة (2013)، مشكلة القروض البنكية المتعثرة دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين البيضاء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.
- الخضيرى، محسن احمد (1997)، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- الخفاجي، سمير سهام، وعباس، رقية كريم (2020)، تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- ذيب، حسين (2012)، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ربي، احمد يوسف (2019)، القروض المتعثرة في مؤسسات الاقراض في فلسطين: اسبابها وسبل معالجتها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل.

- رمضاني، زينب (2012)، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- الزبيدي، حمزة محمود (2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- سلمان، نادية طالب (2014)، أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد41.
- شافية، خلايفية (2016)، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة 051، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.
- الشمري، صادق راشد (2009)، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات دراسة عينة من المصارف العراقية، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الأهلية، عمان، الأردن.
- صديقة، بن مداني، وبلقاسم، سعوددي (2016)، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد30، المجلد2.
- الظاهر، مفيد، واسلام عبد الجواد، وبرهان عمر (2007)، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21 العدد الثاني، نابلس، فلسطين.
- عادل، هبال (2012)، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد الجبار، هاني عبد الجبار، وسعيد، عفراء هادي (2016)، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22، العدد87.
- عبد الرحيم، محمد ابراهيم (2014)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر.
- عبد اللطيف، اسار فخري (2017)، التعثر المالي المصرفي الاسباب واساليب المعالجة، البنك المركزي العراقي.
- العريبد، نضال (2007)، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد2.
- مراحي، امنة (2020)، محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
- المكاوي، محمد محمود (2010)، التمويل المصرفي التقليدي-الإسلامي، المنهج العلمي لاتخاذ القرار، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة، مصر.
- نوفل، صبري حسن (2000)، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، المعهد العربي للتمويل والاستثمار، القاهرة.
- يوسف، اسامة (2014)، تسيير خطر القروض البنكية المتعثرة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.